حضر الحفل الخطابي بمناسبة اليوم العالمي للمستهلك 15 مارس .. رئيس الوزراء:

الحكومة مهتمة بإيجاد منظومة تشريعية شاملة تعنى بحماية حقوق المستهلك

رئيس الوزراء يلقي كلمته في الحفل

جانب من الحاضرين في الحفل

صنعاء/ بشير الحزمي:

أكد الدكتور/ علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء حرص الحكومة على إيجاد منظومة تشريعية شاملة تعنى بحماية حقوق المستهلك وتغطي كافة المجالات التي تشكل تماساً مباشراً مع المستهلك بهدف تحقيق أعلى مستويات الحماية القانونية للمستهلكين وضمان حصولهم على حقوقهم كاملة غير منقوصة.

وقال في الحفل الخطابي الذي نظمته وزارة الصناعة والتجارة والجمعية اليمنية لحماية المستهلك في العاصمة صنعاء يوم أمس بمناسبة اليوم العالمي للمستهلك 15 مارس والذي أقيم هذا العام تحت شعار(أموالنا حقوقنا): إن اليوم العالمي للمستهلك الذي يجسد بإنعقاده الشراكة المتوخاة بين الحكومة ومنظمة المجتمع المدني بقدر ما يعبر عن تطلعات المستهلكين في اليمن إلى واقع افضل تتحسن من خلاله فرصتهم في الحصول على السلع والخدمات طبقاً للمواصفات القياسية والقواعد الفنية المعتمدة فإنه بالنسبة للحكومة يمثل فرصة ملائمة لتأكيد التزامها تجاه حقوق المستهلك وعزمها الأكيد على ترجمة المضامين التشريعية والأنظمة والإجـراءات التي جاءت معبرة عن تلك التطلعات ومحققة لـلأهـداف والغايات المنشودة.

وأوضح ان الشعار الذي تنعقد في إطاره هذه المناسبة لهو من الأهمية بمكان لأنه يطرق مجالاً مهماً في هذه المرحلة التي مازلنا نعيش فيها تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وأكد حق المستهلكين وخصوصاً الفقراء منهم في الاستفادة من الخدمات المالية. جازماً بأن نفاذ المستهلكين إلى الخدمات المالية يحقق واحدة من أولويات الحكومة في إدماج الشريحة الواسعة من المستهلكين من محدودي الدخل والفقراء في الدورة الاقتصادية من خلال إيجاد فرص عادلة لهم للإفادة من تلك الخدمات وفي مقدمتها التمويل الأصغر.

وقال إنما نؤكد أهمية إجراء مراجعة شاملة للخدمات التي تقدم حالياً عبر الحسابات الجارية والتحويلات والتمويل الأصغر بما يكفل تجاوز كافة الإشكاليات التي مازال المتعاملون يواجهونها. وان ذلك لن يتحقق إلا من خلال التوظيف الأمثل للتكنولوجيا المتاحة سواء عبر الهاتف النقال أو توسيع نقاط البيع ووحدات الصراف الآلي الثابتة والمتنقلة وتنشيط دور الوسطاء الماليين بين المصارف وشركات الصرافة وبين المستفيدين من الخدمات المالية وخصوصاً في المناطق الريفية والنائية.

ودعا المصارف والمؤسسات المالية إلى أن توسع من أنشطتها المصرفية والانخراط في تمويل برامج التمويل الأصغر التي تشكل واحدة من الآليات الفعالة لتنشيط الدورة الإقتصادية وإدمـاج أوسع شريحة ممكنة من الناس في السوق المالية. موضحاً أن الحكومة تضع اليوم قضايا المستهلك والإيفاء بحقوقه الأساسية على رأس أولوياتها وتستفز كل أجهزتها المختصة للقيام بهذه المهمة وفقاً لما تقضي به القوانين والتشريعات.

وأشار إلى أن الحكومة قد شرعت في إعداد الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي التي تستجيب لأولويات ملحة على المستوى الوطني وسيتم من خلالها حشد كل الإمكانيات والموارد والطاقات في إطار شراكة فاعلة مع المجتمع ومنظماته المعنية.

وقال لقد تبنت الحكومة جملة من البرامج والإجراءات المحققة لجملة تلك الأهداف تأتي في طليعتها بدء العمل بالبرنامج الدولي لشهادة المطابقة في بلد المنشأ (حماية) لضمان وصول السلع مطابقة للمواصفات والمقاييس المعتمدة من خلال تعزيز البنية التشريعية وبناء علاقات تعاون وثيقة مع أجهزة التقييس الإقليمية.

وأضـاف نحن مصممون على السير في طريق تحسين بيئة السوق والمستهلك من أجل ان يتمتع المستهلكون في بلادنا بأعلى مستويات الرعاية حماية وحفظاً للحقوق وإقراراً للتعويضات العادلة عن أية تجاوزات قد يتعرضون لها نتيجة تلقيهم سلعة أو خدمة غير مطابقة للمواصفات والمقاييس.

وأعـرب عن يقينه بـأن حماية المستهلك تستلزم تآزر كافة الجهود الرسمية والمجتمعية بما فيها دور المستهلك نفسه الذي يمثل وعيه أداة ضرورية في الإحاطة بمختلف التجاوزات ومحاصرتها وإزالة كافة مترتباتها.

وحيا الـدور الذي تقوم به الجمعية اليمنية لحماية المستهلك في طليعة منظمات المجتمع التي تعنى بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية متمثلة في حقوق المستهلك .. مؤكداً استمرار دعم الحكومة لهذا الـدور. . داعياً إلى تعزيز مستوى التنسيق بين وزارة الصناعة والتجارة التي تعنى بإنفاذ حماية المستهلك وبين منظمات المجتمع المدني الممثلة للقطاع التجاري والصناعي والمستهلك بما يحسن من الواقع الإستهلاكي في اليمن.

ودعا كافة الجهات للتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة لإنفاذ القانون وتجسيد مضامينه في إطـار من الشراكة الكاملة بين مختلف هذه الجهات لتوسيع مظلة الحماية للمستهلك وصيانة حقوقه .. مؤكداً دعم الحكومة لكل الجهود التي تتبناها وزارة الصناعة بما يضمن إنجاح كافة الأنشطة الموجهة لصالح المستهلكين.

وأشار إن هدفنا في الحكومة هو تحقيق أعلى مستويات الحماية من تقلبات السوق الدولية وأزماتها التي عشناها خلال العامين الماضيين من خلال تحقيق مفهوم الأمن الغذائي بكل ما يعنيه من دلالات وإنجازات مادية على أرض الواقع، وهذا يعني أن هدفنا الأشمل لايتوقف عند الأمان والوفرة والجودة والعدالة في تقديم الخدمات وفق بيئة إستهلاكية ملائمة تأخذ بعين الاعتبار الحقوق العادلة لطرفي المعادلة الاستهلاكية المستهلك والمنتج أو المستورد. موضحاً أن تحسين بيئة التجارة الخارجية يمثل من وجهة نظر الحكومة مقدمة ضرورية لتحسين بيئة السوق وضمان تدفق السلع والخدمات ضمن الحدود الآمنة.

من جانبه أكد الدكتور/ يحيى المتوكل وزير الصناعة والتجارة أن وزارتـه تستحضر ثقل المسؤولية تجاه الشريحة الواسعة من السكان بمختلف مستوياتهم باعتبارهم مستهلكين وهي بذلك عملت وتعمل بكل الإمكانيات المتاحة لترجمة توجهات الدولة والحكومة التي تضع حماية المستهلك على رأس أولوياتها والعمل في الوقت نفسه على نفاذ حزمة التشريعات التي تم إصدارها والمعززة للحقوق الإستهلاكية.

وقال إنه بوحي من هذه التوجيهات عملت الـوزارة على إصدار قانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية وأنجزت الجزء الأهم من الترتيبات المؤسسية التي نص عليها القانون واللائحة. مشيراً إلى أنه قد تم إنشاء لجنة عليا لحماية المستهلك بتمثيل عالي المستوى لمختلف الجهات المعنية بحماية المستهلك في الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، كما تم إنشاء إدارة عامة لحماية المستهلك بالوزارة.

ودعا إلى التفاعل الكامل مع الوزارة من خلال رفدها بالبيانات والمعطيات المتصلة بدورها القطاعي في مجال حماية المستهلك.

وأشار إلى أن الـوزارة قد تعاملت مؤخراً مع بعض القضايا لحماية المستهلك أهمها العيوب المصنعية في بعض أنواع السيارات ومظاهر الخلل المسجلة في الخدمات المصرفية وقضية الغاز المنزلي وغيرها من القضايا التي تصدرت اهتمامات المستهلكين خلال الفترة الماضية.

ولفت إلى أن شعار الاحتفال باليوم العالمي للمستهلك هذا العام يتصل باهتمامات الوزارة التي تشرف على إحدى أهم أدوات التوظيف الكفؤ للخدمات المالية في بعدها التنموي من خلال ما يعرف بالتمويل الأصغر.

وأكد التزام الوزارة للقيام بمسؤولياتها من اجل التغلب على مختلف الصعوبات والتحديات التي تحول دون تمتع المستهلك بمعايير الأمان.

من جهته أوضح الأستاذ/ فضل مقبل منصور رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك أن كماً هائلاً من التحديات مايزال المستهلكون يواجهونه حتى اليوم.

وقال إن ضعف الإمكانيات لدى الجهات المعنية في بلادنا هي التي تحول دون قيامها بدورها في مواجهة هذه التحديات.

وأشار إلى أن الأمن الغذائي هو هدف ذو أولوية ملحة، مؤكداً دعم جهود الحكومة في سعيها نحو اعتماد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي. موضحاً أن شعار اليوم العالمي للمستهلك هذا العام يلخص الواقع المؤلم الذي آل إليه حال أكثر من ثلاثة مليارات فقير عبر العالم بينهم أكثر من عشرة ملايين في بلادنا.

وأوضح أن جمعية حماية المستهلك في إطار هذا الشعار تحرص على استضافة شراكة واسعة تمثل مختلف الأطراف المعنية بالقطاع المصرفي في بلادنا.

حضر الحفل عدد من الوزراء وأعضاء مجلسي النواب والشورى وعدد من المسؤولين من الجهات ذات العلاقة.

د. المتوكل: نؤكد التزام الوزارة بمسؤولياتها للتغلب على الصعوبات والتحديات التي تحول دون تمتع المستهلك بمعايير الأمان

فضل مقبل: ندعم جهود الحكومة في سعيها نحو اعتماد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي

يؤدون اليمين الدستورية اليوم

مجلس القضاء يقر تعيين خريجي الدفعة الـ(15) من معهد القضاء وعددهم(81) في محاكم ابتدائية

صنعاء / سبأ :

أقر مجلس القضاء الأعلى تعيين خريجي الدفعة الـ15 من المعهد العالي للقضاء الذين منحوا الولاية القضائية من رئيس الجمهورية بموجب القرار الجمهوري رقم (53) لسنة 2010م الصادر بتعيينهم في وظيفة قاضي محكمة جزئي وعددهم واحد وثمانون قاضياً في عدد من المحاكم الابتدائية بالجمهورية .

جاء ذلك القرار بعد مناقشة المجلس في اجتماعه المنعقد أمس برئاسة رئيس المجلس رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي، مذكرة وزيـر العدل المتضمنة ترشيحهم في المحاكم المختلفة، والقضاة المعينون هم :

- خالد حميد ناجي ثابت الأثوري قاضياً بالمحكمة التجارية الابتدائية بأمانة العاصمة.
- عرفات أحمد هادي أحسن قحيم قاضياً بالمحكمة التجارية الابتدائية بأمانة العاصمة.
- محمد أحمد محمد السناوي قاضياً بالمحكمة التجارية الابتدائية بأمانة العاصمة.
- وفاء عبده سعيد غالب الدهبلي قاضياً بالمحكمة التجارية الابتدائية بأمانة العاصمة.
- روضة عبدالرحمن شاهر العريقي قاضياً بمحكمة غرب أمانة العاصمة الابتدائية.
- صدام عمر يحيى أحمد الحكمي قاضياً بمحكمة غرب أمانة العاصمة الابتدائية.
- طه عبدالرؤوف محمد نعمان قاضياً بمحكمة غرب أمانة العاصمة الابتدائية.
- أمين عبدالرحمن حمود العمري قاضياً بمحكمة جنوب شرق أمانة العاصمة الابتدائية.
- أنيس محمد عبدالله القيسي قاضياً بمحكمة جنوب شرق أمانة العاصمة الابتدائية.
- صادق صالح محمد عبده السلطان قاضياً بمحكمة جنوب شرق أمانة العاصمة الابتدائية.
- عادل رزاز يحيى خالد الشعبي قاضياً بمحكمة جنوب شرق أمانة العاصمة الابتدائية.
- عبدالله علي صالح الجحشي قاضياً بمحكمة جنوب شرق أمانة العاصمة الابتدائية.
- محمد يحيى عبدالرحمن البرغشي قاضياً بمحكمة جنوب شرق أمانة العاصمة الابتدائية.
- فاطمة محمد محمد السياني قاضياً بمحكمة جنوب شرق أمانة العاصمة الابتدائية.
- اسماعيل علي علي مهدي الموشكي قاضياً بمحكمة جنوب غرب أمانة العاصمة الابتدائية.
- تهاني محمد علي صالح الوليد قاضياً بمحكمة جنوب غرب أمانة العاصمة الابتدائية.
- محمد أحمد أحمد عبده الشريف قاضياً بمحكمة جنوب غـرب أمـانـة العاصمة الابتدائية.
- واثق عبدالقادر مهيوب العامر قاضياً بمحكمة جنوب غـرب أمـانـة العاصمة الابتدائية.
- عادل أحمد عبدالمجيد فارع الحزمي قاضياً بمحكمة شـرق أمانة العاصمة الابتدائية.
- عبدالفتاح صالح علي سعد البرعي قاضياً بمحكمة شـرق أمانة العاصمة الابتدائية.
- مصطفى عبده الحاج الشوافي قاضياً بمحكمة شرق أمانة العاصمة الابتدائية.
- سعيد سالم أحمد علي الوصابي قاضياً بمحكمة شمال أمانة العاصمة الابتدائية.
- شاتيلا أحمد عبدالرحمن البطاح قاضياً بمحكمة شمال أمانة العاصمة الابتدائية.
- مختار صالح ناجي حميد العبيدي قاضياً بمحكمة شمال أمانة العاصمة الابتدائية.
- علي أحمد علي العواضي قاضياً بمحكمة بني الحارث الابتدائية بأمانة العاصمة.
- بلال قاسم سعيد منصر الرعيني قاضياً بمحكمة الأموال العامة الابتدائية بأمانة العاصمة.
- شكري يحيى محمد مقبولي الأهـدل قاضياً بمحكمة الأموال العامة الابتدائية بأمانة العاصمة.
- عبداللطيف عبدالرب علي بابكر قاضياً بمحكمة أرحب الابتدائية م/ صنعاء .
- محمد قايد سالم حميدان قاضياً بمحكمة أرحب الابتدائية م/ صنعاء .
- محمود عبدالله محمد المنصوب قاضياً بمحكمة سنحان الابتدائية م/ صنعاء.
- محمد حسين أحمد يحيى جحاف قاضياً بمحكمة بلاد الروس الابتدائية م/ صنعاء.
- عبدالرحيم يحيى يحيى أحمد الحداد قاضياً بمحكمة نهم وبني حشيش الابتدائية م/ صنعاء.
- علي محمد حسن الشجني قاضياً بمحكمة نهم وبني حشيش الابتدائية م/ صنعاء.
- خالد علي علي محسن الحجري قاضياً بمحكمة همدان الابتدائية م/ صنعاء.
- عامر علي يحيى العزي قاضياً بمحكمة همدان الابتدائية م/ صنعاء.
- خليل حسن محمد قاسم التبعي قاضياً بالمحكمة التجارية الابتدائية م/ عدن.
- رواء عبدالله مجاهد مقطري قاضياً بالمحكمة التجارية الابتدائية م/ عدن.
- عبدالباري عبدالسلام القاضي قاضياً بالمحكمة التجارية الابتدائية م/ عدن.
- محمد سعيد قاسم مسعد السناني قاضياً بمحكمة صيرة الابتدائية م/ عدن.
- هاني عبدالرزاق عبدالله الصالحي قاضياً بمحكمة صيرة الابتدائية م/ عدن.
- عبدالرحمن عبدالرقيب الأغبري قاضياً بمحكمة الشيخ عثمان الابتدائية م/ عدن
- فارس عبده محمد صالح الخولاني قاضياً بمحكمة الشيخ عثمان الابتدائية م/ عدن.
- عبدالسلام غالب قايد أحمد الأحمدي قاضياً بمحكمة البريقة الابتدائية م/ عدن.
- ابراهيم محمد أحمد الشامي قاضياً بالمحكمة التجارية الابتدائية م/ تعز.
- شاكر حامد أحمد عبده العليمي قاضياً بالمحكمة التجارية الابتدائية م/ تعز.
- رفيق علي أحمد عبدالرحمن المحيا قاضياً بمحكمة شرق تعز الابتدائية .
- مروان عبدالرؤوف عباس الخليدي قاضياً بمحكمة شرق تعز الابتدائية .
- نشوان أحمد محمد المجاهد قاضياً بمحكمة شرق تعز الابتدائية .
- فؤاد فرحان سيف عبدالله حاجب قاضياً بمحكمة غرب تعز الابتدائية.
- فهد ناصر محمد الشرفي قاضياً بمحكمة غرب تعز الابتدائية.
- نجيب أحمد عبده قاسم فائدة قاضياً بمحكمة غرب تعز الابتدائية.
- نجيب عبدالرقيب محمد السبعة قاضيا بمحكمة التعزية الابتدائية .
- معاذ عبدالسلام عبدالله المخلافي قاضيا بمحكمة التعزية الابتدائية .
- منير محمد قاسم على الطيار قاضيا بمحكمة الأموال العامة الابتدائية محافظة تعز
- احمد محمد على هواش قاضيا بمحكمة يفرس الابتدائية محافظة تعز .
- عبدالله على احمد ناجي المغربي قاضيا بمحكمة التجارية الابتدائية بالمكلا محافظة حضرموت .
- ياسر محمد صالح ناصر سيلان قاضيا بمحكمة شرق المكلا الابتدائية محافظة حضرموت .
- هاني حداد صالح احمد بن زايد قاضيا بمحكمة الشحر الابتدائية م / حضرموت.
- جابر على جابر على الحدرمي قاضيا بالمحكمة التجارية الابتدائية م / الحديدة .
- عبدالعزيز فيصل على الزبيدي قاضيا بالمحكمة التجارية الابتدائية /م / الحديدة .
- احمد محمد على محمد السالمي قاضيا بمحكمة شمال الحديدة الابتدائية .
- ماجد على محمد صالح المدحجي قاضيا بمحكمة شمال الحديدة الابتدائية .
- على عبده صغير نفار قاضيا بمحكمة جنوب الحديدة الابتدائية .
- منصور محمد عبدالله السعيدي قاضيا بمحكمة جنوب الحديدة الابتدائية .
- احمد عبدالواحد مقبل ناصر الخبي قاضيا بمحكمة زبيد الابتدائية محافظة الحديدة .
- محمد على حامد ابو الغيث الحبيشي قاضيا بمحكمة زبيد الابتدائية م/ الحديدة .
- محمد على محمد يحيى شداد قاضيا بمحكمة باجل الابتدائية م /الحديدة .
- زيد محمد محمد على الغفاري قاضيا بمحكمة الاموال العامة الابتدائية م/الحديدة .
- عبدالعليم أمير محمد الحمودي قاضيا بمحكمة شرق إب الابتدائية .
- عبدالغني عبدالكريم قاسم السبني قاضيا بمحكمة شرق إب الابتدائية .
- نبيل مسعد محمد ناجي آغا قاضيا بمحكمة شرق إب الابتدائية.
- احمد عبدالرحمن سفيان الحراني قاضيا بمحكمة غرب إب الابتدائية .
- رياض عبدالغني عبدالحفيظ مجلي قاضيا بمحكمة غرب إب الابتدائية .
- عبدالرحيم محسن هادي العبيدي قاضيا بمحكمة ذي سفال الابتدائية محافظة إب .
- ماجد صادق عبدالسلام شرعبي قاضيا بمحكمة المخادر الابتدائية م / إب
- صادق على عبدالله غالب العسلي قاضيا بمحكمة يريم الابتدائية م / إب
- منور احمد قاسم احمد الاهدل قاضيا بمحكمة الحوطة الابتدائية م /لحج
- أمين ناصر عبدالله قنان قاضيا بمحكمة زنجبار الابتدائية م / ابين
- خالد على عمر ناجي الهادي قاضيا بمحكمة جعار الابتدائية م /ابين
- وليد على صالح العبالي قاضيا بمحكمة عمران الابتدائية .
- أمين سفيان احمد غالب العامري قاضيا بمحكمة عمران الابتدائية .

المجلس في اجتماعه المنعقد أمس برئاسة رئيس المجلس رئيس المحكمة العليا

وسيؤدي القضاة الذين شملهم القرار اليمين القانونية اليوم الثلاثاء أمام رئيس المحكمة العليا بحضور إحدى دوائر المحكمة العليا وفقا للقانون.

وقد جرى توزيع القضاة وفقاً لقرار المجلس بشأن قواعد ومعايير تنقلات أعضاء السلطة القضائية المتضمنة تعيين المتخرجين من المعهد العالي للقضاء تحت الإشراف لمدة عام .

كما ناقش المجلس مذكرة وزير العدل المتضمنة اقـتراح تحديد الشهر الثاني لـلإجـازة القضائية المستحقة للقضاة بالفترة من 12/7 حتى 8/9 /2010الموافق شهر شعبان من هذا العام الهجري ووافق على ذلك .

واهـاب المجلس بالقضاة مراعاة ذلك عند نظر جدولة القضايا خصوصا القضايا الجزائية التي على ذمتها مساجين.

كما حث المجلس القضاة على سرعة الفصل فيها وإعطائها الاولوية وفقا للقانون.

وناقش المجلس في الاجتماع بقية الموضوعات المدرجة على جدول اعماله واتخذ بشأنها القرارات المناسبة .

وقد جرى توزيع القضاة وفقاً لقرار المجلس بشأن قواعد ومعايير تنقلات أعضاء السلطة القضائية المتضمن تعيين المتخرجين من المعهد العالي للقضاء تحت الإشراف لمدة عام .

وسيؤدي القضاة الذين شملهم القرار, اليمين القانونية اليوم الثلاثاء أمام رئيس المحكمة العليا بحضور إحدى دوائر المحكمة العليا وفقا للقانون.

كما ناقش المجلس مذكرة وزير العدل المتضمنة اقـتراح تحديد الشهر الثاني لـلإجـازة القضائية المستحقة للقضاة بالفترة من 12 يوليو حتى 9 اغسطس2010 م، الموافق شهر شعبان من هذا العام الهجري، ووافق على ذلك .

وأهاب المجلس بالقضاة مراعاة ذلك عند نظر جدولة القضايا خصوصا القضايا الجزائية التي على ذمتها مساجين.. وحث القضاة على سرعة الفصل فيها وإعطائها الأولوية وفقا للقانون.

كما ناقش المجلس خلال الاجتماع بقية الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.